

30 July 2015
Arabic
Original: English*

الاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
الجزائر العاصمة، ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثالث والعشرون
لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثالث والعشرون لرؤساء
الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمد الاجتماع الثالث والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبينة أدناه.
- ٢ - ووفقاً للعرف المتبع، أُحيل تقرير الاجتماع الثالث والعشرين إلى الحكومات التي مُثلت في تلك الدورة. وأُرسل إلى الحكومات في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ استبيان بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة في ذلك الاجتماع، وطلب منها الرد عليه في أجل أقصاه ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/25/1.



٣- وقد أُعدَّ هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات التي قدّمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ردّاً على ذلك الاستبيان. وحتى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت قد وردت ردود من حكومات إسبانيا وأنغولا وبوركينا فاسو والجزائر وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وسيراليون وكينيا ومصر والمغرب والنيجر ونيجيريا. ولعلّ الدول الأعضاء الأخرى التي لم تقدم ردوداً أدرجت في هذا التقرير تود تزويد الاجتماع بمعلومات عن تنفيذ التوصيات في إطار البند المعني من جدول الأعمال.

ثانياً- ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة الأولى - وضع تدابير فعّالة في إطار إنفاذ القانون من أجل التصديّ للاتجار غير المشروع بالمخدرات

التوصية ١

٤- أوصي بتشجيع الحكومات التي لم تطبق بعد برنامج مراقبة حاويات الشحن البحري المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك ومشروع سبل الاتصال بين المطارات (إيركوب) المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على تقييم إمكانية تطبيقهما في إطار تدابير إدارة الحدود المتبعة لديها.

٥- وقد أشارت الجزائر إلى أنها استخدمت أدوات الإنتربول في مكافحة هذا الشكل من أشكال الجريمة بفعالية (لا سيما إشعارات الإنتربول بشأن أساليب العمل المستخدمة). كما أنها وسعت قواعد البيانات لموظفي الخط الأمامي.

٦- وأفادت أنغولا، فيما يتعلق ببرنامج مراقبة الحاويات البحرية، بأن حكومتها وضعت تدابير فعّالة في إطار إنفاذ القانون من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات، بناءً على الإجراءات الموضوع من قبل المكتب/المنظمة العالمية للجمارك. وتعمل سلطات الجمارك الأنغولية بالتعاون مع دوائر التحقيق الجنائي، ويُضطلع بالأعمال منذ وقت فتح الحاوية حتى إفراغها من جميع ما تحتويه من مواد. وتُمارس أنشطة المراقبة بالتعاون مع الإنتربول. بيد أن وتيرة تنفيذ مشروع إيركوب بطيئة جداً.

٧- وأشارت بوركينا فاسو إلى أنها انضمت، رغم عدم وجود حدود بحرية لديها، إلى "مشروع مرور الحاويات عبر الموانئ الجافة"، المنصوص عليه في برنامجها الوطني المتكامل لمكافحة الاتجار غير المشروع والإرهاب والجريمة المنظمة، وإن كان هذا البرنامج يفتقر إلى التمويل.

- ٨- وأشارت مصر إلى أنها لم تتخذ أي إجراء في إطار هذه التوصية. وأفادت كينيا بأنها اتخذت إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.
- ٩- وأشار المغرب إلى أن المفاوضات جارية فيما يتعلق بالبرنامجين المذكورين آنفاً وأن بعثة تقييم مشتركة لمشروع إيركوب اضطلع بها في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمشاركة ممثلين عن المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول.
- ١٠- وفي النيجر، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، جرى تحويل أحد فروع المكتب المركزي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بموجب مرسوم حكومي، إلى وحدة لمكافحة الاتجار في المطارات. وأفادت نيجيريا بأن أنشطة التعاون مع الإنتربول، وكذلك في إطار مشروع إيركوب، تسير بسلاسة وتحقق النتائج المتوقعة. وقد حقق الإنتربول وإيركوب نجاحات ذات شأن في نيجيريا.
- ١١- وأفادت السنغال بأن هذين المشروعين كانا بالفعل قيد التنفيذ في ذلك البلد وأن الهياكل المقامة في هذا الصدد دخلت حيز التشغيل.
- ١٢- وأشارت سيراليون إلى أنها اعتمدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، إنشاء وحدة معنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كلجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن الوطني، بما يكفل إضفاء الطابع القانوني على هذه الوحدة بموجب قانون الأمن الوطني والاستخبارات المركزية (لعام ٢٠٠٢) بغية قيادة عملية مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. وأُسند تنسيق عمل الوحدة إلى مكتب الأمن الوطني، ومن ثم كانت الوحدة عضواً دائماً في لجنة الاستخبارات المشتركة، جنباً إلى جنب مع الجهات صاحبة المصلحة من الأجهزة الشريكة للوحدة الأخرى، والتي كانت تجتمع أسبوعياً لتبادل الاستخبارات المتعلقة بالأمن الوطني والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة واتخاذ تدابير بناء على تلك الاستخبارات.
- ١٣- وأشارت سيراليون أيضاً إلى أنه تم إدراج الأفرقة المعنية بكل من مشروع إيركوب وبرنامج التعاون بين الموانئ البحرية (سيكوب) في المخطط التنظيمي المنقح للوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وأن مكتباً مشتركاً للوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية/الإنتربول أنشئ في مطار فريتاون الدولي، لونغوي، وأنه يتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمن الوطني وهيئة الإيرادات الوطنية (الجمارك) وسلطات المطارات وغيرها من الجهات المعنية بالأمن/الإنفاذ ذات الصلة؛ وأن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول زودا هذا المكتب بالأثاث والمعدات المكتبية. وعلاوة على ذلك، عملت الوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو وثيق مع سلطة إدارة الموانئ من أجل إنشاء وحدة مماثلة في المرفأ الوطني زودها

المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالأثاث والمعدات المكتبية. وقدم الاتحاد الأوروبي التدريب فيما يتعلق ببرنامج سيكوب واستكمل مشروع سيكوب مشروع إيركوب كجزء من تدابير إدارة الحدود المتخذة للتصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٤- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أنها لم تتخذ أي إجراء في إطار هذه التوصية. وأفادت إسبانيا بأنها تشارك بنشاط في جميع البرامج من خلال أجهزة الشرطة الوطنية والحرس المدني ودائرة الجمارك لديها.

١٥- وأفادت زامبيا بأنها ما زالت بصدد تقييم إمكانية تطبيق برنامج مراقبة حاويات الشحن البحري، المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، ومشروع إيركوب كجزء من تدابير التصدي في إطار إدارة الحدود. وأشارت زامبيا أيضاً إلى حاجتها إلى برامج لبناء القدرات وإلى الدعم بالموارد المالية من أجل تنفيذ هذه البرامج.

التوصية ٢

١٦- أوصي بأن تحرص الحكومات على أن تكون الأفرقة المشتركة بين الأجهزة التي أنشئت في إطار مشروع إيركوب وبرنامج مراقبة الحاويات على نقاط حدودها الجوية والبحرية مدعومة على نحو واف بنظائرها القضائي فيما تجريه من تحقيقات وعمليات جمع للأدلة وملاحقات قضائية بشأن الأشخاص الضالعين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٧- وقد أفادت أنغولا بأنها وفرت جميع البنى التحتية والأطر القانونية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة بمزيد من الكفاءة.

١٨- وأشارت بوركينا فاسو إلى أنها لم تشارك بعد في مشروع إيركوب. وأوضحت مصر أن هذا الأمر سوف يؤخذ في الاعتبار لدى الانضمام إلى المشروع.

١٩- وفي كينيا، قدمت الهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات مقترحاً إلى رئيس القضاة بإنشاء محاكم خاصة بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، في أيار/مايو ٢٠١٥، أفاد الوزير المسؤول عن مراقبة المخدرات بأن المقترح بإنشاء محاكم خاصة معنية بالمخدرات هو قيد الاستعراض من أجل تمكين هذه المحاكم من العمل عند نقاط الدخول للتعجيل بالملاحقات القضائية والبت في القضايا المتعلقة بالمخدرات.

٢٠- وأفاد المغرب بأن اتفاقاً بشأن مشاركة البلد في هذين المشروعين قيد التفاوض. وأفاد النيجر بأن وحدة مكافحة الاتجار في المطار تتألف من الشرطة الوطنية والدرك والحرس

الوطني وأن مهمتها تتمثل في الكشف عن المتجربين بالمخدرات والقبض عليهم ومن ثم وضعهم تحت سلطة المكتب المركزي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢١- وأشارت نيجيريا إلى أن النظام القضائي القائم لديه ما يكفي من الموارد لدعم عمل مشروع إيركوب على نحو واف. وقد أبدت حكومتها اهتماماً كبيراً بالبرنامج وأعربت عن استعدادها لمعالجة أي قضايا قد تنشأ عن تنفيذه.

٢٢- وفي السنغال، تشرح التشريعات الآليات المتعلقة بالعمل والتحريرات والإجراءات القضائية التي تستخدمها هذه الهيئات المشتركة بين الوكالات. ولهذه الوكالات نفس الصلاحيات الممنوحة لهيئات التحقيق الأخرى كما تتمتع بنفس القدر من الدعم على الصعيد القضائي. وهي تتلقى، بالإضافة إلى ذلك، الدعم من المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبخاصة من الوحدة التابعة لإدارة التحقيقات الجنائية.

٢٣- وفي سيراليون، يتضمن الفريق المشترك بين الوكالات، الذي يشكل جزءاً من شراكة الوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، أيضاً إدارة موظفي القانون التابعة لوزارة العدل، بما يوجد ما يكفي من التأزر بين جناح الإنفاذ والنظام القضائي لضمان جمع الأدلة على نحو فعال وملاحقة الضالعين في الاتجار بالمخدرات.

٢٤- وفي جنوب أفريقيا، أُبلغ عن نجاحات في المطارات والحدود البحرية، وهي نجاحات تحققت بفضل المساعدة الدولية ومن خلال تبادل المعلومات.

٢٥- وأفادت إسبانيا بأن حكومتها تستخدم أفرقة عمليات مشتركة وأفرقة تحقيق مشتركة على الصعيدين الوطني والدولي. وهناك نظم مشتركة بين الوكالات لتنسيق التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار عمل مركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يوجد نظام لتنسيق التحقيقات تُنسّق من خلاله التحقيقات التي تجريها أجهزة مختلفة لإنفاذ القانون عندما تكون أهدافها أو معلوماتها الاستخباراتية مشتركة. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، جرت عمليات محدّدة في إطار مشروع المنصة المتعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية التابع لليوروبول، وهو الإطار الذي أخذت فيه إسبانيا بزمّام المبادرة في المسائل المتصلة بالكوكايين والهروين. وإسبانيا أيضاً وحدات قائمة لتحليل المخاطر، وهي تضم مسؤولين من دائرة الجمارك ومكتب بحوث التحليلات المالية. وقد شاركت هذه الوحدات في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، ميسرة بالتالي تبادل المعلومات والتعاون وتنسيق العمليات المتصلة بالحاويات البحرية المشتبه فيها.

٢٦- وفي زامبيا، وعلى الرغم من أن الأفرقة المشتركة بين الأجهزة لم تنشأ بعد، تلقى موظفو إنفاذ القانون تدريباً على الاعتراض في المطارات وعلى الحدود فيما يتعلق بفحص البضائع والوثائق.

التوصية ٣

٢٧- أوصى بتشجيع الحكومات على استعراض الدعم المقدم للبرامج الخاصة بالكلاب الكاشفة للمخدرات لدى أجهزة الشرطة والجمارك التابعة لها بغية ضمان تمويلها وتزويدها بالموارد على نحو واف من أجل أداء الخدمة القيّمة التي تقدمها.

٢٨- وقد أفادت الجزائر بأن المديرية العامة للأمن الوطني لديها أنشأت وحدات للكلاب البوليسية في المطارات وفي دوائر الخدمات التشغيلية في الموانئ، بالإضافة إلى وضع كلاب شمّامة عند نقاط التفتيش. كذلك عززت دائرة الجمارك قدراتها على المراقبة والكشف من خلال اقتناء الكلاب الشمّامة وتدريب مدربيها - وقد نُشرت الكلاب الشمّامة في الموانئ والمطارات الحساسة، وتلقى مدربيها التدريب في هذا الصدد.

٢٩- وتتصدى أنغولا لمشكلة المخدرات وفقاً للقانون الدولي والبروتوكولات القائمة. وتتلقى السلطات الأنغولية التدريب بغية تحسين برنامج الكلاب الكاشفة لديها. وعلى الرغم من وجود هذا البرنامج، ما زالت حكومتها تواجه تحديات.

٣٠- وأفادت بوركينا فاسو بأنه لا توجد لديها وحدة قائمة للكلاب البوليسية. وأفادت كينيا بأنها زادت من تمويلها لقطاع الشرطة من أجل تحسين تقديم الخدمات، وعلى وجه الخصوص، أن مخصصات الميزانية للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ زادت بمبلغ ٢٧,١ بليون شلن كيني.

٣١- ولدى مصر وحدات متخصصة لتدريب الكلاب على الكشف عن المخدرات كما أن وزارة الداخلية المصرية حريصة على إمدادها بالدعم اللازم للاضطلاع بهذه المهام.

٣٢- وأفادت كينيا بأن حكومتها زادت من تمويلها لقطاع الشرطة من أجل تحسين تقديم الخدمات. وعلى وجه الخصوص، زادت مخصصات الميزانية المرصودة لقطاع الشرطة للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ بمبلغ ٢٧,١ بليون شلن كيني.

٣٣- وفي المغرب، تُعلّق الأجهزة الأمنية أهمية كبرى على وحدات الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات وغيرها من المنتجات المحظورة، حسبما يُستدل على ذلك من إنشاء مراكز متخصصة مجهزة بالموارد اللازمة.

- ٣٤- ولا توجد في النيجر وحدات كلاب بوليسية في أجهزة الشرطة ودوائر الجمارك.
- ٣٥- وأشارت نيجيريا إلى أن حكومتها وضعت برنامجاً لاستخدام الكلاب الكاشفة، بدعم فعال من حكومتي ألمانيا وجنوب أفريقيا.
- ٣٦- وفي السنغال، بالإضافة إلى وحدة الكلاب البوليسية التابعة للدرك القائمة منذ زمن طويل، اقتنت دائرة الشرطة والجمارك كلاب شمامة وأتاح كل كيان ما يلزم من الأموال لتغطية تكاليف وحدات الكلاب البوليسية هذه.
- ٣٧- وفي سيراليون، تضمنت الحكومة من خلال إدارة سلطة المطار، استمرار برنامج الكلاب الكاشفة للمخدرات وتوسيع نطاقه بغية أداء هذه الخدمة.
- ٣٨- وفي جنوب أفريقيا، نُظمت/قُدمت دورات تدريبية لفائدة موظفي جهاز الشرطة وإدارة الجمارك، وإن يكن بصفة غير منتظمة، باستخدام موارد خُصصت لهذا الغرض.
- ٣٩- وفي إسبانيا، تُستخدم الكلاب الكاشفة للمخدرات منذ سنوات عديدة بنجاح كبير على الحدود البحرية وفي المطارات وعلى الحدود الخارجية البرية للكشف عن المخدرات والمتفجرات والأموال. وهناك أيضاً برامج تدريب للكلاب من أجل تحسين قدرتها على كشف المؤثرات النفسانية الجديدة.
- ٤٠- وأفادت زامبيا بأنها أنشأت وحدة للكلاب البوليسية في إطار اللجنة المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات تضم ١٠ كلاب شمامة تستخدم في الكشف عن المخدرات غير المشروعة عند نقاط الدخول الاستراتيجية، ولأغراض تربية الكلاب. وتعتزم الحكومة جعل هذه الوحدة لا مركزية ونشرها على جميع نقاط الدخول والمواقع الحدودية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت زامبيا شراء أجهزة مسح تصويري لوكالات إنفاذ القانون، وقد رُكبت في نقاط الدخول الاستراتيجية واستُخدمت في الكشف عن البضائع والمخدرات غير المشروعة.

التوصية ٤

- ٤١- أوصي بأنه، بغية تحسين سبل الكشف عن ركاب الرحلات الجوية الضالعين في الاتجار بالمخدرات واستخدام حاويات الشحن لنقل المخدرات والسلائف غير المشروعة، ينبغي لحكومات المنطقة أن تتبّع نهجاً استباقياً في دعم سلطاتها المختصة في مجال تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين يثيرون الاهتمام، ومؤشرات المخاطر، وطرائق العمل المتبعة في التهريب، والاتجاهات المستجدة في مجال الاتجار.

٤٢ - وقد أفادت الجزائر بأن لدى مديريتها العامة للأمن الوطني مكتباً مركزياً وطنياً (الإنتربول) تتمثل مهمته الأساسية في تبادل المعلومات بشأن طرائق العمل المتبعة من قبل الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت المديرية العامة للجمارك حتى الآن نحو ٢٠ اتفاقاً بشأن تبادل المساعدة الإدارية الدولية مع الأجهزة الجمركية للبلدان شريكة. وعلى الصعيد الوطني، أضفيت الصفة المؤسسية على التعاون بين الوكالات وتبادل المعلومات وكُرست في بروتوكولات اتفاقات مبرمة مع المؤسسات الأخرى، ومنها المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني، والمديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر. وقد نُفذت تنفيذاً كاملاً جهود التعاون والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٤٣ - ولاحظت أنغولا، بالنظر إلى أن خطى المتجرين دائماً ما تستبق خطى السلطات، أنه ينبغي للتواصل أن يكون أكثر تقدماً من أجل القبض عليهم، كما ينبغي للأجهزة المعنية أن تكون قادرة على تزويد السلطات بالوقت المحدد لوصولهم ومغادرتهم ومكان تواجدهم في أي لحظة معينة. وأفادت بوركينا فاسو بأن سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون تبادلت المعلومات.

٤٤ - وأفادت مصر بأنها كفلت تقديم جميع أنواع الدعم، لا سيما في مجالي التدريب على مراقبة المخدرات وتمويل التدريب، بغية الارتقاء بكفاءة موظفي الموانئ البحرية والجوية فيما يتعلق بالتحري عن الحالات المشبوهة وتفتيش الركاب ومتابعة التطورات المستجدة فيما يخص الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاتف.

٤٥ - وفي كينيا، أنشأت الحكومة اللجنة التقنية الوطنية المعنية بالاتجار بالمخدرات وتعاطيها، التي تجمع الأجهزة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما يشمل هيئة المطارات، وهيئة الموانئ، وإدارة الجمارك، وجهاز الشرطة، ودائرة الاستخبارات الوطنية، ومجلس الصيدلة والسموم. وقد يسرت هذه المنصة عملية تبادل المعلومات فيما بين الأجهزة.

٤٦ - وفي المغرب، يجري تبادل المعلومات على نحو منهجي إما بصفة مباشرة أو عن طريق الإنتربول وضباط الاتصال، بشأن جملة أمور، منها المسافرون على الرحلات الجوية التجارية الذين يلقي القبض عليهم في المغرب بتهمة الاتجار بالكوكايين عبر الحدود، والحاويات التي يمكن أن تكون محملة ببضائع غير مشروعة.

٤٧ - وأفادت النيجر بأنه، على الرغم من عدم اتخاذها أي إجراء عملاً هذه التوصية، فإنها بصدد تركيب شبكة الاتصالات I-24/7 CENcomm في المطار، من أجل تيسير تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي بشأن المشتبه بهم.

٤٨- وأشارت نيجيريا إلى علاقة العمل القوية القائمة بين بنن وتوغو وغانا ونيجيريا في مجال تبادل المعلومات/الاستخبارات عن الأشخاص الذين يثيرون الاهتمام، خاصة عن طريق منصة إيركوب.

٤٩- وفي السنغال، لا توجد آلية رسمية لتبادل المعلومات بين الدول باستثناء إطار مشروع إيركوب. وعلاوة على ذلك، وحتى فيما يتعلق بإيركوب، يقتصر التبادل عموماً على تبادل المعلومات عبر شبكة CENcomm بشأن الضبطيات التي تحدث. وبصرف النظر عن المنصات الأوروبية لتبادل المعلومات، لم تتخذ دول المنطقة أي خطوات ملموسة من أجل تبادل المعلومات بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٥٠- ومن خلال إطار الوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ضمنت سيراليون شراكة وتعاوناً بين عدّة وكالات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاّف، وذلك من خلال تبادل المعلومات فيما بين الوكالات بشأن الأشخاص الذين يثيرون الاهتمام، وطرائق العمل المتبعة في التهريب، والاتجاهات المستجدة في مجال الاتجار.

٥١- وفي جنوب أفريقيا، كان موظفو جهاز إنفاذ القانون على اتصال مع نظرائهم الإقليميين يومياً لتبادل المعلومات، من أجل تحسين فهم عمل التنظيمات والأفراد الضالعين في الاتجار بالمخدرات والكيمياءات السليفة، بغية القبض عليهم وتعطيل أنشطتهم.

٥٢- وفي إسبانيا، تعاونت أجهزة الشرطة على الصعيد المركزي وتبادلت المعلومات في الوقت الحقيقي. وكان هناك أيضاً شبكة من ضباط الاتصال والاستشاريين والمستشارين بشأن القانون الداخلي، واستخدمت كذلك شبكة إشعارات الإنذار المبكر التابعة لليوروبول.

٥٣- وأفادت زامبيا بأنها تتّبع نهجاً استباقياً في دعم أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من السلطات المختصة خلال عملية تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين يثيرون الاهتمام، ومؤشرات المخاطر، والاتجاهات المستجدة في مجالي التهريب والاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت سلطات إنفاذ القانون جهوداً للاضطلاع بعمليات مشتركة. وواصلت زامبيا أيضاً تعزيز عملية تبادل المعلومات مع المجموعات الإقليمية والدولية. وأسفر التعاون مع منظمات من قبيل جهاز مكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن نتائج إيجابية، منها ضبط ما يزيد عن ١٣ كيلوغراماً من الكوكايين كانت بحوزة مواطنين بوليفيين اثنين في عام ٢٠١٣.

المسألة الثانية - إحكام الرقابة على تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والمستحضرات الصيدلانية

التوصية ٥

٥٤- أوصي بأن تتخذ الحكومات خطوات عاجلة لضمان تطبيق لوائح تنظيمية وافية بالغرض لمنع صنع مادة الترامادول والاتجار بها وتوزيعها في أقاليمها أو من خلالها على نحو غير مشروع، وأن تنشط في التعاون مع السلطات المختصة التابعة للدول الأخرى على مكافحة صنع الترامادول على نحو غير مشروع وكذلك توزيعه على نحو غير مشروع على الصعيدين الداخلي والدولي.

٥٥- وقد أشارت الجزائر إلى إصدارها القانون رقم ٠٤-١٨ المؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن استخدام المواد المدرجة في الجداول الأربعة لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ والاتجار بها.

٥٦- وأفادت أنغولا بأنها اتخذت إجراءات لتنفيذ هذه التوصية. وأشارت بوركينا فاسو إلى أنه، على الرغم من اتخاذها تدابير، فإن الترامادول يُستخدم بصورة غير مشروعة عن طريق التزييف والمتاجرة غير المشروعة.

٥٧- وأشارت مصر إلى أنها أدرجت الترامادول في الجدول الأول المرفق بقانون مكافحة المخدرات المصري رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٢، وأنها قدمت إلى لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠١٣ مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي على التصدي للاستعمال غير الطبي للترامادول.

٥٨- وفي كينيا، وضعت الحكومة، من خلال إدارة الصيدلة والسموم، لوائح تنظيمية لمراقبة الواردات من الكيمياويات السليفة.

٥٩- ووضعت المغرب في عام ٢٠٠٥، آخذة في الاعتبار التزاماتها الدولية، استراتيجية شاملة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية بجميع أشكالها، أي صنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بصورة غير مشروعة، بما في ذلك الترامادول، الذي صنف كعقار مخدر.

٦٠- وصنفت النيجر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الترامادول مخدراً شديداً للمخاطر، في حين يوفر قانون مؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في هذا البلد.

- ٦١- وفي نيجيريا، تجري مراقبة الترامادول من خلال نظم الرقابة الإدارية الوطنية باعتباره من المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة.
- ٦٢- وفي السنغال، توجد بالفعل لوائح تنظيمية قائمة، وهي لا تستهدف الترامادول فحسب وإنما أيضاً سائر المواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف.
- ٦٣- ومن خلال إطار الوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كلّفت سيراليون مجلس شؤون الصيدليات لديها بتنظيم الترامادول داخل حدودها كمخدر خاضع للمراقبة والتعاون مع البلدان الأخرى على مكافحة صنعه وتوزيعه دولياً على نحو غير مشروع.
- ٦٤- وأفادت جنوب أفريقيا بأن موظفي إنفاذ القوانين المعنيين لديها (أجهزة الشرطة على سبيل المثال) على اتصال يومي بنظرائهم الإقليميين لرصد عمليات الاتجار بالمخدرات والكيميائيات السليفة من أجل منع هذه الآفة ومكافحتها.
- ٦٥- ولاحظت إسبانيا أن الترامادول، طبقاً لوكالتها الوطنية للأدوية، هو مادة غير خاضعة للرقابة ولا تخضع لأي تدابير متعلقة بإنتاجها وتوزيعها. ومع ذلك، لا يباع الترامادول في إسبانيا للجمهور إلا بوصفه طبية، كما أنه لا يوصف للمرضى المرتهنين للمواد شبه الأفيونية إلا إذا اتخذت احتياطات خاصة.
- ٦٦- وفي زامبيا، يُعتبر الترامادول دواء لا يُصرف إلا بوصفه طبية، كما أن أحكام قانون الأدوية والمواد المرتبطة بها رقم ٣ لسنة ٢٠١٣، التي تنطبق على أدوية أخرى من هذا القبيل، تنطبق أيضاً على الترامادول فيما يتعلق بصنعه وحيازته واستيراده وتصديره وتوزيعه وعرضه وبيعه على نحو مشروع. وعلى الرغم من أن الترامادول غير مدرج في قائمة المواد التي تخضع للمراقبة الصارمة، تعزم زامبيا تنقيح تشريعاتها الوطنية ذات الصلة من أجل تجسيد الاتجاهات الجديدة والناشئة لمشكلة المخدرات العالمية. وقد عززت زامبيا أيضاً التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة على الصعيد الوطني.

التوصية ٦

- ٦٧- أوصي أيضاً بأن تشجّع الحكومات على إقامة علاقات شراكة مع أوساط الصناعات الكيميائية والصيدلانية في بلدانها بغية توعيتها بشأن الآثار الضارة للمعاملات التجارية غير المسؤولة التي لا تمثل للوائح التنظيمية ذات الصلة، وعلى أن تقوم بالتنظيم الرقابي الصحيح لاستيراد الكيميائيات السليفة وعقاقير الوصفات الطبية وتصديرها وتوزيعها.

٦٨- وقد أفادت الجزائر بأن لديها تشريعات وطنية قائمة تحدد الطرائق المتبعة للتصريح باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية وعلمية بحتة، وكذلك الطرائق المتبعة لتولي مسؤولية النباتات والمواد التي تضبط أو تصدر في إطار منع وقمع إساءة استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها. وتخضع الأنشطة المتصلة باستيراد وتصدير المنتجات والسلائف والأدوية، الكيميائية منها والصيدلانية، لرقابة صارمة استناداً إلى نظام تراخيص وأذن تصدرها وزارة الصحة. ويتعين على المشغلين تقديم هذه الوثائق إلى الدوائر الجمركية لدى كل معاملة لكي تتحقق من امتثالها وصحتها، في حين ترصد وزارة الصحة باستمرار الأنشطة ذات الصلة التي يُضطلع بها داخل الإقليم الوطني.

٦٩- ولاحظت أنغولا أن الصناعة الصيدلانية لديها مازالت في طور النشوء نظراً إلى أنها دولة نامية، وأن هذا الأمر لا يمثل بعد شاغلاً رئيسياً لسلطاتها الوطنية. وتعمل المديرية الوطنية للأدوية والمعدات في أنغولا جنباً إلى جنب مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل مراقبة الكميات المطلوبة في البلد.

٧٠- وأفادت بوركينا فاسو بأنه لا توجد بها صناعة صيدلانية.

٧١- وأفادت مصر بأنه يجري اتخاذ إجراءات في هذا الشأن من خلال اللجنة الثلاثية المشكّلة من وزارات الداخلية والعدل والصحة.

٧٢- وفي كينيا، تراقب الحكومة استيراد الكيمياويات السليفة وتصديرها من خلال مجلس الصيدلة والسموم. وسوف تقوم الهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات، من خلال اللجنة التقنية الوطنية، بإذكاء وعي قطاع الصناعات الصيدلانية بشأن مكافحة تعاطي المخدرات.

٧٣- وأفاد المغرب بأنه أنشأ، بالإضافة إلى اللوائح التنظيمية والإجراءات القائمة بالفعل لمنع تسريب الأدوية والكيمياويات السليفة، شراكات من أجل إذكاء الوعي وتعزيز المساءلة في أوساط الصناعات الكيميائية والصيدلانية بشأن هذه المسألة.

٧٤- وأفادت النيجر بأنها لم تعهد إلى أي مؤسسة حتى الآن بإنشاء شراكات مع أوساط الصناعات الكيميائية والصيدلانية. غير أن سلطة مكافحة المخدرات الوطنية في البلد حاولت اتخاذ الإجراءات المطلوبة خلال اضطلاعها بأنشطتها.

- ٧٥- وأفادت نيجيريا بأنها اتخذت ثلاث خطوات في هذا الصدد وهي: (أ) إنشاء وحدة للرصد الكيميائي؛ و(ب) التعاون مع الصناعات ذات الصلة لحثها على الامتثال للوائح التنظيمية؛ و(ج) التعاون والعمل مع الهيئة التنظيمية.
- ٧٦- وفي السنغال، تُنظَّم بمشاركة صيادلة حملات دورية لإذكاء الوعي بالآثار الضارة للمعاملات التجارية غير المسؤولة التي تنطوي على توزيع عقاقير الوصفات الطبية، ولكن دون مشاركة أوساط الصناعات الكيميائية والصيدلانية. ولاحظت السنغال أيضاً أن اللوائح التنظيمية المتعلقة باستيراد وتوزيع الكيمياويات السليفة ليست واضحة.
- ٧٧- وأفادت سيراليون بأنها تكفل مثل هذه الشراكات من خلال وزارة الصحة والإصحاح ومجلس شؤون الصيدليات.
- ٧٨- ولاحظت جنوب أفريقيا أن التحقيقات/التحريرات التي يقوم بها مسؤولو أجهزة إنفاذ القوانين ذات الصلة تجرى بشكل متواصل بالتعاون مع شركات تتاجر بالمواد الكيميائية وتوزعها من أجل رصد الكيمياويات السليفة وعقاقير الوصفات الطبية ومنع تسريبها.
- ٧٩- وأفادت إسبانيا بوجود تعاون طوعي بين كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية مع عدد من شركات قطاع الصناعة الكيميائية من أجل تيسير الحصول على معلومات عن تسريب المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بشأن هذه المواد.
- ٨٠- وأفادت زامبيا بأنها اعتمدت برنامجاً للرصد الكيميائي جرى من خلاله تثقيف أوساط الصناعات الصيدلانية والكيميائية التي تستخدم الكيمياويات السليفة بشأن اللوائح التنظيمية القائمة. وتوجد أيضاً تدابير قانونية وإدارية قائمة في هذا البلد لدعم الأنشطة المتصلة بالصناعات المعنية، في حين وُضعت خطط لضمان تماشي هذه الصناعات مع الاتجاهات الحالية من أجل التنظيم الرقابي الصحيح لاستيراد الكيمياويات السليفة وعقاقير الوصفات الطبية وتصديرها وتوزيعها. ومع ذلك، فتمة حاجة أيضاً إلى تعزيز الأنشطة الحالية من خلال التحديد الواضح لآليات التفاعل بين الحكومة وأوساط الصناعات الكيميائية والصيدلانية.

التوصية ٧

- ٨١- ينبغي تشجيع الحكومات على مراجعة استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالمخدرات للتأكد من أن تشريعاتها والاستراتيجيات التي تنتهجها للتصدي للمخدرات (الشاملة

لجانبي خفض العرض وخفض الطلب) كافية لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة عن صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها.

٨٢- وفي الجزائر، كان الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها هو المسؤول قانوناً عن وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها وعن تقديمها إلى الحكومة لإقرارها. وتُراعى هذه الاستراتيجية، التي وُضعت لمدة خمس سنوات، نتائج تقييم تنفيذ الاستراتيجية السابقة وكل ما يُجمع من بيانات متصلة بظاهرة المخدرات، وكذلك نتائج البحث العلمي المعروفة. وقد مكنت هذه الطريقة الجزائر من التصدي للتحديات الجديدة التي تنشأ عن الاتجار بالمخدرات.

٨٣- وأفادت أنغولا بأنه على الرغم من أن الصناعة الصيدلانية وصناعة المخدرات لديها ليستا متطورتين، توجد صناعة محلية صغيرة تحت رقابة الحكومة.

٨٤- وأشارت بوركينا فاسو إلى أن لديها تشريعات قوية في هذا المجال.

٨٥- وأشارت مصر إلى أن إجراءات تُتخذ، في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، لكفالة التوازن بين خفض عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها.

٨٦- وأفادت كينيا بأن الهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات استعرضت خططها الاستراتيجية وأعدت مشروع سياسة لمكافحة المخدرات تقضي بكبح العرض وخفض الطلب. وتوجد خطط قائمة لاستعراض قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤ من أجل تعزيز مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع.

٨٧- وأفاد المغرب بأنه أدخل تعديلات على التشريعات الحالية ووضع استراتيجيات تدخّل لمواكبة التطورات الجديدة المتصلة بمشكلة المخدرات العالمية، بشأن جملة أمور، منها المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

٨٨- وأفادت النيجر بأنه ليس لديها بعد استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات بل فقط خطط العمل التي تضعها اللجنة الوطنية وهيئة مراقبة المخدرات الوطنية.

٨٩- وأشارت نيجيريا إلى احتتامها استعراضاً شاملاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، مما تمخض عن خطة رئيسية جديدة لمكافحة المخدرات تعالج أوجه قصور الخطة السابقة.

٩٠- وفي السنغال، طلبت الحكومة استئناف الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات التي يجري حالياً تكييفها مع السياق الجديد.

٩١- وفي سيراليون، بدأت الأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات في إجراء مناقشات بهدف استعراض قانون مكافحة المخدرات الوطني لعام ٢٠٠٨ لمواجهة التحديات الراهنة المتعلقة بعرض المخدرات والطلب عليها، وكذلك التحديات الجديدة، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية.

٩٢- وأفادت جنوب أفريقيا بأن حكومتها أنشأت هيئة مركزية معنية بالمخدرات امتثالاً للمعاهدات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وخطة العمل الوطنية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ومن خلال عملية استشارية وطنية، وضعت الهيئة المركزية المعنية بالمخدرات خطة رئيسية لمكافحة المخدرات تهدف إلى التصدي للأمراض الاجتماعية المرتبطة بتعاطي المواد المخدرة لتلبية لمتطلبات الاستراتيجيات المعنية بخفض الطلب على المخدرات وعرضها.

٩٣- وتعاونت إسبانيا على نحو وثيق مع السلطات الصحية، لا سيما بشأن استبانة المواد المخدرة، وذلك بهدف إقامة اتصال سلس مع السلطات المسؤولة عن التحريات من أجل تنبيهها إلى وجود مؤثرات نفسانية جديدة. بمجرد أن يتم تحليلها واستبانته. وأتاح نظام الإنذار المبكر الإسباني (SEAT) تبادل المعلومات واستخدام نظام لجمع البيانات عن المؤثرات النفسية الجديدة للاضطلاع بحملة أمور منها إرسال تقارير إلى المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات وإدماجها واليوروبول. وتتمتع شبكة نظام الإنذار المبكر الإسباني بتغطية على الصعيد الوطني وهي تعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما أنها تحافظ في نفس الوقت على العلاقات مع المؤسسات الأوروبية. وشملت وظائفها المحددة استبانة المواد المخدرة الجديدة (بما في ذلك السلائف) المتداولة في البلد وتبادل المعلومات فيما بين الكيانات المحددة المعنية بمكافحة المخدرات. وكان مسؤولون من الخطة الوطنية الخاصة بالعقاقير التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة ومركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع لوزارة الداخلية ضمن الوفد الإسباني لدى الفريق العامل الأفقي المعني بالمخدرات التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، والذي يعمل على إعداد مقترح البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسية الجديدة.

٩٤- ووضعت زامبيا خطة استراتيجية جديدة في عام ٢٠١٣ ركزت فيها بعض الاستراتيجيات والمؤشرات على تنقيح قوانين المخدرات الوطنية وتعديلها. وفي هذا الصدد، ستنشر زامبيا في عام ٢٠١٥ في تنقيح قانون العقاقير الخطرة وقانون العقاقير

المخدّرة والمؤثرات العقلية من أجل تجسيد الاتجاهات الجديدة والناشئة لمشكلة المخدّرات العالمية، بما يشمل صنع المنشّطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيتها.

المسألة الثالثة - تذليل التحدّيات القائمة أمام انتفاع متعاطي المخدّرات غير المشروعة بخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه

التوصية ٨

٩٥- ينبغي للحكومات أن تضمن إتاحة موارد كافية من أجل توفير ما يلزم من ترتيبات وتسهيلات لاستحداث مرافق وبرامج ومعايير بشأن علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات بسبب تعاطي مواد الإدمان وإعادة تأهيلهم وتشغيل هذه المرافق والبرامج وتطبيق تلك المعايير.

٩٦- وقد واصلت الجزائر برنامجها لإنشاء مراكز وسيطة لعلاج الإدمان، منها ٣٣ مركزاً دخلت حيز التشغيل. وما زال هذا البرنامج مستمراً فيما يتعلق بتجهيز المراكز المتبقية وتدريب الموظفين.

٩٧- ولاحظت أنغولا أنّ علاقتها ببيئة دولية معنية بهذا المجال سوف يسمح للبلاد بالحصول على مزيد من الموارد للتصدي للمخدّرات غير المشروعة التي تدخل إقليمها.

٩٨- وأشارت بوركينا فاسو إلى أنّ تقديم الرعاية يجري في هذا الشأن، لكن الموارد المتاحة لا تكفي لإنشاء هياكل مناسبة.

٩٩- وأفادت مصر بأنّها وضعت برامج شاملة لعلاج مدمني المخدّرات وإعادة تأهيلهم، أشرف عليها وزارة الصحة والمجلس الوطني لمعالجة وعلاج الإدمان.

١٠٠- وقدمت كينيا تمويلاً إضافياً إلى الهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدّرات من أجل تحسين توفير العلاج وإعادة التأهيل في البلد. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، عملت الهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدّرات على نحو وثيق مع حكومة كل مقاطعة لتوفير الرعاية الصحية الأولية للناس. وفي إطار الشراكة الحالية، ينبغي للهيئة الوطنية المذكورة تيسير إنشاء ١٢ مرفق علاج في ١٢ مقاطعة. ومن شأن ذلك أن يزيد من فرص وصول الجمهور إلى خدمات العلاج والدعم.

١٠١- ولاحظ المغرب أن مكافحة تعاطي المخدرات ركيزة أساسية في استراتيجيته لمكافحة المخدرات التي تتألف، في جملة أمور، مما يلي: (أ) الوقاية الأولية المستندة بشكل رئيسي إلى المعلومات وإذكاء الوعي والتثقيف؛ و(ب) علاج متعاطي المخدرات وتأهيلهم من خلال مراكز علاج الأشخاص المتأثرين بتعاطي المخدرات؛ و(ج) تنفيذ برنامج علاجي للاستعاضة عن المواد الأفيونية بالميثادون.

١٠٢- وأشارت النيجر إلى برنامجها الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وهو برنامج له ميزانيته الخاصة.

١٠٣- وأفادت نيجيريا بتمويلها برنامجاً لمعالجة مسألة نقص المرافق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

١٠٤- وأفادت السنغال بأن حكومتها أنشأت، بالتعاون مع شركاء، مركز دكار الجديد المتكامل لعلاج الإدمان، الذي يعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل مستشفيات الأمراض النفسية في البلد توفير علاجها المعتاد للأشخاص المرتهنين للمخدرات.

١٠٥- وأتاحت سيراليون موارد إلى وزارة الصحة والإصحاح من أجل مرافق علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطيهم مواد مخدرة وإعادة تأهيلهم.

١٠٦- وفي جنوب أفريقيا، نظمت الحكومة، في إطار التصدي للأمراض الاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات وتطبيقاً للقانون رقم ٧٠ لعام ٢٠٠٨، حلقات عمل في تسع مقاطعات. وقد أنشأت أيضاً سبعة مراكز علاج عمومية في خمس من أكثر المقاطعات تأثراً بتعاطي المخدرات.

١٠٧- وأشارت إسبانيا إلى انخفاض الأموال المخصصة في الميزانية الوطنية الإسبانية للسياسات الخاصة بالمخدرات جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها السنوات الأخيرة. وفي نفس الوقت، هناك مصدر تمويل ثان لهذه السياسات، وهو صندوق الموجودات المضبوطة في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، الذي يسمح بالبيع العمومي لهذه الموجودات وتخصيص الحصيلة لسياسات خفض الطلب على المخدرات وعرضها.

١٠٨- وأفادت زامبيا بأن العلاج أُتيح للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات من قبل المستشفيات الإقليمية الوطنية عبر أقسامها المعنية بالأمراض النفسية. ويُتاح العلاج في جميع مستشفيات المستوى الثالث وفي حوالي ٢٦ من المستشفيات

العامّة، وهو يشمل أساساً تطهير الجسم من السموم بالبروديازيبينات، والأدوية المزيّلة للتوق، وحُقن الفيتامينات والثيامين، وتحقيق الاتزان لكهرل السوائل. ويُتاح العلاج مجاناً لجميع مواطني زامبيا في حالات الطوارئ التي تنشأ عن تعاطي المخدّرات من قبيل تعاطي الجرعات المفرطة وغير ذلك من حالات الطوارئ المهدّدة للحياة. وما زال تعاطي المخدّرات غير المشروعة عن طريق الحقن الوريدي نادراً ولا يمثل مشكلة من مشاكل الصحة العامّة. وتدخلات العلاج النفساني متاحة أساساً في مستشفيات المستوى الثالث؛ وهي في العادة تدخلات بسيطة، ومقابلات للتحفيز، وإسداء مشورة، وعلاج سلوكي معرفي. ويوجد مركزان خاصان لتدخلات إعادة التأهيل في العاصمة. واستهلت رابطات مستخدمين غير حكومية تدخلات مستندة إلى المجتمع لإعادة التأهيل، بيد أن آثارها لم تظهر بعد. وتُصرف الموارد المالية المخصصة لعلاج تعاطي المخدّرات في شكل منح شهرية تُقدّم إلى المستشفيات، وتُدمج سائر الموارد الأخرى، بما في ذلك الموارد البشرية والأدوية والدعم اللوجستي والخدمات المختبرية والتصوير التشخيصي والرعاية التمريضية، في عمليات المستشفيات. وشرعت الحكومة في تشييد المركز الوطني لعلاج مدمني المخدّرات وإعادة تأهيلهم الذي سيوفر العلاج ومرافق إعادة التأهيل وغير ذلك من البرامج للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدّرات.

التوصية ٩

١٠٩- تُشجّع الحكومات على أن تكفل التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القانون لديها ومجالسها الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لضمان مواجهة تحديات انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بين متعاطي المخدّرات بالحقن مواجهةً صحيحة، إذا لم تكن تكفل بالفعل هذا الضرب من التعاون.

١١٠- وقد أفادت أنغولا بأن سلطاتها تعمل على تحسين المرافق للأشخاص الذين يحتاجون المساعدة.

١١١- ولاحظت بوركينا فاسو أن أجهزة مكافحة المخدّرات لديها لا تتعاون فيما بينها، ولكن الأشخاص الذين يتعاطون المخدّرات بالحقن يفعلون ذلك سرّاً.

١١٢- وفي مصر، اضطلع ببرامج وقائية بالتعاون والتنسيق مع البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وذلك تحت إشراف وزارة الصحة.

١١٣- وأفادت كينيا بوضعها مشروع سياسة للحد من الأضرار وتقديمه إلى وزير الصحة لإقراره. وفي غضون ذلك، يوجد قدر كاف من التعاون بين جهاز مكافحة المخدرات وجهاز الشرطة والسلطة المعنية بمراقبة فيروس نقص المناعة البشرية لزيادة فرص حصول الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن على العلاج والرعاية.

١١٤- وفي المغرب، نُفذ في هذا الصدد تعاون بين الوكالات بالتشاور مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تمثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بين متعاطي المخدرات عنصراً محورياً في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأيدز كما توفر إطاراً وحيداً لما اتخذته جميع الشركاء الوطنيين في هذا المجال من إجراءات مشتركة بين القطاعات.

١١٥- ولاحظت النيجر أن هذا العنصر تُديره منظمات غير حكومية لديها إجراءات تشغيل خاصة بها.

١١٦- وفي نيجيريا، تشارك الوكالة الوطنية لمكافحة الأيدز (NACA) مع الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات (NDLEA) بالفعل من أجل التصدي لمسألة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن.

١١٧- وأشارت أنغولا إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

١١٨- ولاحظت سيراليون أن الوحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية عملت على توسيع نطاق شراكاتها وتعاونها مع الأمانة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز من أجل مواجهة تحديات انتشار هذا المرض بين متعاطي المخدرات بالحقن مواجهةً صحيحة.

١١٩- وفي جنوب أفريقيا، حضر مسؤولون من جهاز الشرطة العديد من الاجتماعات مع وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، أو شاركوا فيها. ولاحظت جنوب أفريقيا أيضاً أنه على الرغم من عدم انتهاج حكومتها سياسة تستهدف حصراً متعاطي المخدرات بالحقن، فإنها توفر مجانياً لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، وكذلك للأشخاص الذين أجروا تحاليل طوعية واكتُشفت إصابتهم بالفيروس وطلبوا العلاج.

١٢٠- وفي إسبانيا، يُعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز من مشاكل الصحة العمومية، وأن مهمة وضع تدابير من أجل منع انتشاره وضمان معالجة جميع المصابين بهذا الفيروس بصرف النظر عن مصدر العدوى هي من اختصاص السلطات الصحية. ويشارك المجتمع

المديني في هذا المجال بدرجة كبيرة. وفي المقابل، لا تعتبر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز من المشاكل المتصلة بالأمن العام أو إنفاذ القانون. وبالتالي، فإن التعاون بين السلطات، الذي يسير على أكمل وجه فيما يتعلق بسياسات مكافحة المخدرات الأخرى، لم ينجح في هذا الصدد.

١٢١- وأشارت زامبيا إلى أن لجنة إنفاذ قوانين المخدرات والمجلس الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز/الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي/داء السل تعاونوا على نحو فعال بشأن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتعاطي المخدرات.

التوصية ١٠

١٢٢- أوصي بأن تُشجّع الحكومات على تقييم بدائل السجن للأشخاص المرتكبين للمخدرات وذلك بغية التقليل من تعرضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وسائر الأمراض المعدية، وعلى إتاحة سبل الوصول إلى برامج العلاج الخاضع للإشراف مما من شأنه أن يزيد من احتمالات إحراز النجاح في إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

١٢٣- وفي الجزائر، يتيح القانون رقم ٠٤-١٨ المؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن منع وقمع إساءة استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها حلولاً يستعاض بها عن عقوبات السجن بالنسبة إلى الأشخاص المرتكبين للمخدرات. والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز: (أ) تُدرج متعاطي المخدرات بالحقن ضمن الفئات السكانية المستهدفة على سبيل الأولوية وتعتبرهم معرضين بدرجة عالية لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ و(ب) تُدمج عملية وضع إجراءات الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بالنسبة إلى هذه الفئة السكانية بهدف الترويج للسلوكيات الأقل خطورة؛ و(ج) تتيح سبل الوصول مجانياً إلى برامج إذكاء الوعي والفحص الطبي والرعاية.

١٢٤- وفي أنغولا، يتاح العلاج بالمستشفى للجميع.

١٢٥- وأشارت بوركينا فاسو إلى أن قانون المخدرات لديها يسمح للقضاة بإصدار أمر بالعلاج كبديل لعقوبة السجن.

١٢٦- وفي مصر، يجوز للمحكمة أن تأمر بحجز من ثبت عليه إدمان المخدرات في دار للعلاج كبديل للعقوبة. ويتيح القانون أيضاً فرصة تلقي العلاج لأي مدمن مخدرات يلتبس العلاج طوعاً أو عن طريق أحد أفراد أسرته.

١٢٧- وفي كينيا، شرعت السلطة المركزية لمراقبة المخدرات والهيئة الوطنية لحملة مناهضة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات في تنفيذ برامج بالتعاون مع إدارة السجون. ومن بين مراكز العلاج الثلاثة عشر المقترح إنشاؤها، يقع أحدها في سجن كوديجا (Kodiega prison) من أجل توفير العلاج للسجناء الذين يواجهون تحديات فيما يتعلق بإدمان المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، انتهجت الحكومة سياسة عمل تُجدد من القبض على متعاطي المخدرات وتركز على المتجرين بها.

١٢٨- ومن أجل تعزيز إعادة إدماج الجناة المرتكبين للمخدرات في المجتمع، وضع المغرب تدابير تبعاً للحالة الفردية، كبدايات لعقوبة السجن (مثل العلاج والتثقيف وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد العلاج).

١٢٩- وأفادت النيجر بوجود مشروع قانون قيد الإعداد في هذا الإطار غير أنه لا يحدد عنصر فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والأمراض المعدية الأخرى، وبأن لديها أيضاً آلية بشأن خفض العقوبة والعفو الرئاسي.

١٣٠- وفي نيجيريا، اعتبرت سياسة الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات المرتكبين للمخدرات بمثابة زبائن في حاجة للمساعدة وإسداء المشورة لا كأشخاص يلاحقون قضائياً ويسجنون.

١٣١- وأفادت السنغال بأنها بذلت جهوداً كبيرة فيما يتعلق بالعلاج، الذي أصبح متاحاً بسهولة. وفي حين أنه لا يؤمر تلقائياً بالعلاج كبديل لعقوبة السجن في هذا البلد، تُتاح الفرصة للقضاة لكي يأمرؤا بالعلاج أو بتطهير الجسم من السموم بدلاً عن السجن.

١٣٢- وخولت سيراليون، من خلال قانون مكافحة المخدرات الوطني لعام ٢٠٠٨ لوزير الصحة والإصحاح إنشاء أفرقة لتقييم العلاج من أجل التصدي للمشاكل النفسية والبدنية والاجتماعية المتصلة بتعاطي المخدرات وشبائنها بهدف تقييم متطلبات علاج الجناة وإعادة تأهيلهم. وعندما يوصي الفريق بأنه ينبغي لشخص ما أن يخضع للعلاج في أحد مراكز العلاج المعتمدة، يجوز للمحكمة أن تأمر بذلك وأن تحدد الشروط المتعلقة بالإشراف على الشخص المعني داخل مركز العلاج المعتمد. وعندما يُكمل الشخص علاجه في أحد مراكز العلاج المعتمدة على نحو يرضي فريق تقييم العلاج ولا يرتكب في غضون السنتين التاليتين لتاريخ إدانته أي جريمة أخرى بموجب هذا القانون، يجوز اعتبار أن الشخص قضى فترة عقوبته بالكامل بصرف النظر عن العقوبة التي أصدرتها المحكمة ويعاد إدماجه في المجتمع كحل بديل للسجن وأيضاً كاستراتيجية للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

١٣٣- وتراقب جنوب أفريقيا، من خلال إدارتي السجون والصحة، الأوضاع الصحية في مرافق الاحتجاز/السجون من أجل منع الأمراض وتخفيف وطأتها على السجناء وعلاجهم منها، بما في ذلك الأمراض المعدية.

١٣٤- وأشارت إسبانيا إلى أن بدائل السجن متضمنة في قانونها الجنائي الوطني كإمكانية متاحة لجميع الجناة ذوي الصلة بالمخدرات، بغض النظر عما إذا كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز أم لا. وتُتاح برامج إعادة الإدماج الاجتماعي لمتعاطي المخدرات أيضاً، بيد أنه لا توجد برامج محددة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز.

١٣٥- وفي زامبيا، لا يُسجن معظم الأشخاص المرهّنين للمخدرات حيث تحيلهم المحاكم وغيرها من السلطات المختصة للعلاج وبرامج إساءة المشورة. وهكذا، في عام ٢٠١٤، سجلت لجنة إنفاذ قوانين المخدرات ٣٠٢ من الأشخاص المرهّنين للمخدرات، الذين أُحيل معظمهم للعلاج وتلقي المشورة.

ثالثاً - الاستنتاجات

١٣٦- قامت عدة حكومات من الحكومات المحيية على الاستبيان إما بتقييم إمكانية تطبيق برنامج مراقبة حاويات الشحن البحري المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك ومشروع التخاطب بين المطارات ("إيركوب")، المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، في إطار تدابير إدارة الحدود المتبعة لديها، أو شرعت في تنفيذهما. واتخذت بعض الحكومات أيضاً تدابير لتعزيز إجراءات إدارة الحدود المتبعة لديها، بما يتماشى مع التشريعات الوطنية.

١٣٧- وحرصت أغلبية الحكومات المحيية على الاستبيان على أن تكون الأفرقة المشتركة بين الأجهزة التي أنشئت عند نقاط حدودها الجوية والبحرية، إما في إطار مشروع إيركوب وبرنامج مراقبة الحاويات أو كجزء من مبادراتها الوطنية، مدعومة على نحو واف بنظامها القضائي في التحقيقات وعمليات جمع الأدلة والملاحقات القضائية التي تجري بشأن الأشخاص الضالعين في الاتجار بالمخدرات غير المشروعة.

١٣٨- وأنشأت غالبية الحكومات المحيية على الاستبيان برامج للكلاب الكاشفة للمخدرات لدى أجهزة الشرطة والجمارك التابعة لها و/أو واصلت دعمها، وحرصت على تمويلها وتزويدها بالموارد على نحو واف لكي تؤدي الخدمة القيّمة التي تقدمها.

١٣٩- واتبعت غالبية الحكومات المحيية على الاستبيان نهجاً استباقياً في دعم سلطاتها المختصة في مجال تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين يثيرون الاهتمام ومؤشرات المخاطر والاتجار، وكذلك بشأن تحسين استبانة ركّاب الرحلات الجوية الضالعين في الاتجار بالمخدرات وحاويات الشحن التي تستخدم لنقل المخدرات والسلائف غير المشروعة. وأشارت بعض الحكومات إلى نظام CENcomm التابع للمنظمة العالمية للجمارك.

١٤٠- واتخذت غالبية الحكومات خطوات لضمان تطبيق لوائح تنظيمية وافية لمنع صنع مادة الترامادول والاتجار بها وتوزيعها في أقاليمها أو من خلالها على نحو غير مشروع، وشرعت بعض الحكومات في التعاون مع السلطات المختصة التابعة للدول الأخرى على مكافحة صنع الترامادول على نحو غير مشروع وكذلك توزيعه على نحو غير مشروع على الصعيدين الداخلي والدولي.

١٤١- وأقامت غالبية الحكومات التي توجد بها صناعات كيميائية وصيدلانية علاقات شراكة مع هذه الصناعات بغية توعيتها بشأن الآثار الضارة للمعاملات التجارية غير المسؤولة التي لا تمتثل للوائح التنظيمية ذات الصلة، ومن أجل التنظيم الرقابي الصحيح لاستيراد الكيمياويات السليفة وعقاقير الوصفات الطبية وتصديرها وتوزيعها.

١٤٢- وأجرت جميع الحكومات المحيية على الاستبيان تقريباً استعراضاً لاستراتيجياتها الوطنية الخاصة بالمخدرات للتأكد من أن تشريعاتها والاستراتيجيات التي تنتهجها للتصدي للمخدرات (والشاملة لجانبي خفض العرض وخفض الطلب) كافية لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة عن المؤثرات العقلية الجديدة، بما في ذلك على وجه الخصوص، في بعض البلدان، صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها.

١٤٣- وقامت عدة حكومات من الحكومات المحيية على الاستبيان إماً بمواصلة ضمان إتاحة موارد كافية من أجل توفير ما يلزم من ترتيبات وتسهيلات لاستحداث مرافق وبرامج ومعايير بشأن علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات بسبب تعاطيهم المخدرات وإعادة تأهيلهم وتشغيل هذه المرافق والبرامج وتطبيق تلك المعايير، أو بذل جهود لإنشاء مثل هذه المرافق. وأتاحت بعض الحكومات أيضاً هذا العلاج من خلال أقسام الأمراض النفسية في المستشفيات.

١٤٤- واتخذت غالبية الحكومات المحيية على الاستبيان تدابير تكفل وجود تعاون وثيق بين أجهزة إنفاذ القانون لديها ومجالسها الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

لضمان مواجهة التحدي الذي يطرحه انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن مواجهةً صحيحة.

١٤٥- وقامت جميع الحكومات المجيبة على الاستبيان تقريباً إمّا بتقييم بدائل السجن للأشخاص المرتهنين للمخدرات بغية التقليل من تعرضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وسائر الأمراض المعدية، أو تنفيذ هذه البدائل، كما أتاحَت سُبُل الوصول إلى برامج العلاج الخاضع للإشراف الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات نجاح إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.